

الرافد في علم الأصول

[91] والخارجي متغايران وجودا إلا أنهما متحدان مفهوما ، وحينئذ تتحقق مرآتية ما في الذهن لما في الخارج ومع هذه المرآتية تسري أوصاف كل منهما للآخر بنحو الواسطة في العروض، فالكثرة الخارجية للأفراد والمفاسد ملحوظة في طبيعي شرب الخمر حين ورود النهي عليه. وهذا ما ندعيه من الانحلال، وهو أن الجاعل عندما يلاحظ الماهية المنهي عنها لملاك فيها ويرى أن الملاك متعدد بعدد أفراد الماهية خارجا يصب نهيها على الماهية لا على نحو صرف الوجود بل بما هي مرآة حاكية للأفراد المتعددة الواحدة للمفسدة، خلافا لمن ينكر الانحلال كالسيد البروجردي (قده). الثالث: التغاير المفهومي مع الاتحاد الوجودي، ولذلك عدة أمثلة منطقية وفقهية: أ - ما ذكر في علم المنطق من وجود الماهيات الطولية بوجود واحد، كالإنسان والحيوان فإنهما يوجدان بوجود واحد فيمكن نسبة صفات أحدهما للآخر بواسطة الاتحاد الوجودي بينهما، فيقال الإنسان حساس بما هو حيوان والحيوان ناطق بما هو إنسان، وهذا الإسناد مجازي مستند للواسطة في العروض وهي الوحدة الوجودية. 2 - الأمور الانتزاعية مع مناشئ انتزاعها، بناء على وجودها بوجود منشأ انتزاعها بالعرض لا بالتبع كما حرر في الاسفار (1)، فهنا يتحقق الاتحاد الوجودي بين ماهيتين فيمكن إسناد صفات إحداها للآخرى بواسطة الاتحاد الوجودي، فيصح - مثلا - إسناد صفات عمل السرقة خارجا لعنوان الغصب المنتزع منه وبالعكس. 3 - الطبيعي مع فردة فإنهما متغايران مفهوما متحدان وجودا، فهل يصح _____ (1) الاسفار 1: 274 - 275. (*)
